ازمة اللحوم فى مصر

وضرورة وضع سياسة ثابتة

لتلافى أسبابها فى المستقبل

من المسلم به إلى الآن أن البلاد المصرية ولو أنها بلاد زراعية إلا أن عدد حيواناتها لا يكفى لإنتاج اللحوم اللازمة لتغذية أهليها تغذية صحيحة فى أوقات السلم ولا يكفى مطلقاً لتغذية الأهالى بصفة مستمرة فى أيام الحرب بدليل أن الحكومة حظرت أكل اللحوم ثلاثة أيام فى الأسبوع أى حوالى ٥ أشهر من السنة . وهذه حال إن صح وجودها فى بلاد صناعية إلا أنها غير مفهومة فى بلاد جل اعتمادها فى اقتصادياتها على الزراعة .

وسأتناول أولا الأسباب التى أدت إلى وجود هذه الأزمة اللحمية فى البلاد ثم أبين طرق علاجها بقدر ما تصل إليه معرفتى .

١ — الأصل فى نمو وتكاثر الأحياء المختلفة سواء كانت بشرية أو حيوانية أن يوفر لها الوطن الصالح لمعيشتها وأن تحاط بأسباب الحماية الكافية ضد الأمراض التى إن لم تقض عليها كلية فقد تضعف من حيويتها لدرجة تفقدها قوة التكاثر والنمو الطبيعى .

هذه المبادئ لو طبقت على الأمم والشعوب نجدها صحيحة ولو طبقناها على فصائل الحيوانات المختلفة لكانت أظهر فى الوضوح .

إن مساحة أراضينا المنزرعة لا تسمح بتخصيص جزء منها للاكثار من الحيوانات لأنها تكاد لا تكفى احتياجات الأهالى الغذائية والاقتصادية لزرع الحبوب والقطن مثلا . وحتى على فرض كفايتها فهى أخصب وأثمن من أن يخصص جزء منها للحيوانات التى تدر فى العادة إيراداً أقل من الأرض الزراعية الخصبة . ولهذين السببين نجد أن المساحة المنزرعة الآن فى البلاد لا توفر الوطن الصالح الكافى لتكاثر الحيوانات واضطراد نموها . ثم إن كثيراً من الشركات الزراعية وكبار الملاك لجأوا

فى حرث أراضيهم إلى ماكينات الحرث وتركوا استعمال الحيوانات رغبة فى سرعة العمل واقتصاد الوقت فبذلك قلّ عدد الحيوانات نسبياً عن ذى قبل .

اضف إلى ذلك عدم حماية حيواناتنا حماية كافية ضد أمراضها المختلفة فمن جهة أمراضها المتوطنة نجدها متعددة ووسائل مكافحتها غير كافية كما أن كثيراً من الأمراض الوبائية منتشرة فى بلادنا وهى تظهر من حين لآخر وتقضى سنوياً على عدد كبير من الحيوانات كان يسد ولو جزئياً على الأقل النقص الموجود الآن والذى كنا نلجأ لتعويضه فى أيام السلم إلى البلاد الأجنبية فنستورد منها الحيوانات الحية وكذا اللحوم محفوظة .

فالملاريا والحمى القلاعية والتسمم الدموى وطاعون الدجاج وكوكسيديا الأرانب من الأمراض المتوطنة الكثيرة الشيوع فى القرية المصرية وهى إن لم تقض على الحيوانات كلية فهى بدون شك تقلل من قوة إنتاجها ، وكذا أمراض الحيوانات الطفيلية التى انتشرت فى البلاد نتيجة لمشاريع الرى المتعددة وتشبع التربة المصرية بالماء فأصبحت تلازم حيواناتنا ملازمة الظل للخيال كدودة الكبد والديدان المستديرة والشريطية فهى مسئولة إلى حد كبير عن انحطاط مستوى إنتاج الحيوان المصرى بالنسبة إلى الحيوان الأوروبى بل إن الحيوان الأوروبى العالى الإنتاج عند ما يستورد إلى بلادنا كثيراً ما يهبط إنتاجه بل وينحط نوعه لعدة أسباب أهمها إصابته بمختلف الطفيليات التى تقلل من حيويته وتزيد من قابليته للأمراض .

نتج عن هذه الأسباب مجتمعة أن ثروة البلاد الحيوانية أصبحت لا تكفى احتياجات السكان فقد استوردت البلاد من الخارج فى سنة ١٩٣٧ منتجات حيوانية ما بين حيوانات حية ولحوم ومنتجات ألبان وجلود وصوف بما قيمته حوالى مليون من الجنيهات ، وعندما انقطعت الواردات الأجنبية وقعت البلاد فى أزمة لحوم حادة حتمت على الحكومة منع الأهالى من أكل اللحوم ثلاثة أيام فى الأسبوع . ومن الطبيعى أن هذا الأمر العسكرى ، وان اقتضته الظروف الحاضرة ، فإن له تأثيراً سيئاً على صحة الجمهور المصرى خصوصاً الأطفال والمراهقين وقد شعر بضرر ذلك حضرة صاحب العزة الدكتور عبد الواحد الوكيل بك الأستاذ بكلية الطب ومراقب علم الصحة المدرسية بوزارة المعارف فوضع تقريراً طلب فيه استثناء المدارس من هذا

الأمر لشدة خطره على صحة التلاميذ واستشهد فيه بما حدث فى بعض البلاد الأوربية من حيث انتشار الأمراض وانحطاط المستوى العقلى بين الأطفال والمراهقين إبان الحرب العالمية الماضية لسوء التغذية حينذاك ونشوء جيل منهم بعد ذلك أضعف بنية وذكاءاً وإنتاجاً من الأجيال السابقة فى تلك الأقطار .

٢ — يخيل لى أن علاج هذه الحالة سهل يسير إذا ما وجهت الحكومة عنايتها إلى هذه الأمور جميعاً . فمن جهة توفير الأرض اللازمة للاكثار من الحيوانات تستطيع لهذا الغرض الاستفادة من الأراضى البور الحكومية الصالحة للزراعة والمقدرة مساحتها من مصلحة الأملاك الأميرية بحوالى ١٧٩٦٣٢ فداناً فى الوجه القبلى و٥١٧١٨٥ فداناً فى الوجه البحرى فيكون مجموعها ٦٩٦٨١٧ فداناً فى جميع أنحاء القطر المصرى . منها ٤١٠٠٠٠ فداناً فى الوجه البحرى ستستفيد من المياه المتوفرة نتيجة لتعلية خزان أسوان الثانية وإنشاء خزان جبل الأولياء فى مدى عشرين عاماً تبدأ من سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ .

فتعمل الحكومة من الآن على إصلاح هذا البور من الأراضى البور بواسطة غسيلها وصرفها حتى يمكن زرعها بالمزروعات المختلفة التى تصلح علفاً للماشية وتربية حيوانات عليها مما يؤدى إلى تحسن معدن الأرض . هذا طبعاً مع مشاريع الرى والصرف اللازمة للأراضى المنزرعة أو بمعنى آخر أن تستعمل الأراضى البور بعد غسيلها وإصلاحها كمراعى للحيوانات فيزرع فيها البرسيم والدنيبة والدراوة والنسيلة وغيرها مما يلزم لتغذية الحيوان ولا تستغل لزراعة المحاصيل الزراعية الأخرى الأكثر أهمية إلا بعد إعداد أراض أخرى لتربية الماشية على النمط نفسه . وهناك أراض بور لا يمكن استغلالها بربح كبير لزراعة المحاصيل المهمة حتى بعد تمام إصلاحها وهذه تفيدنا إذا استعملناها للاكثار من الحيوانات بصفة دائمة . إذ نحن عادة نتطلب فى تربية الحيوانات الأراضى الزراعية التى لا تغل أرباحاً كبيرة . ومثل هذا النوع من الأراضى موجود بكثرة فى مناطق شمال الدلتا كتفتيش السرو التابع لوزارة الزراعة الذى تبلغ مساحته حوالى ١٦٠٠٠ ألف فداناً منها حوالى ١٤٠٠٠ فدان تم إصلاحها ولكن لا تتجاوز غلة الفدان الصافية بعد المصاريف أكثر من ٧٥ إلى ١٠٠ قرشاً فى السنة .

وبعد أن تصلح جميع الأراضى البور وتصبح أنسب من أن تستعمل مراعى للماشية فإنه يمكن حينئذ النظر فى استعمال الأراضى الصحراوية المحيطة بدلتا النيل للاكثار من الحيوانات ولزيادة مساحة الأراضى المنزرعة إذا مدت إليها المياه اللازمة من النيل فالأراضى الرملية تجود وتزيد قيمتها الزراعية إذا ما سمدت بالسماد الحيوانى وأحسن ريها وأحسن مثل على ذلك أراضى مديرية الفيوم .

فهذه المساحات الشاسعة من الأراضى البور والأراضى الصحراوية المحيطة بدلتا النيل تكفى على ما أعتقد للاكثار من عدد الحيوانات إلى الحد الذى يقى البلاد من الوقوع ثانية فى مثل الأزمة اللحمية المارة بنا الآن . وفى نفس الوقت تكون الحكومة قد زادت من مساحة الأراضى المنزرعة زيادة تتفق مع زيادة عدد السكان لأن النسبة بين مساحة الأراضى المنزرعة وعدد سكان القطر أصبحت مختلة . كما يتبين ذلك بوضوح فى إحصائيات مصلحة الإحصاء وهى أدق إحصائيات أمكننا الحصول عليها . فكانت المساحة المنزرعة فى سنة ١٨٩٧ حوالى ٥٠٨٧٨٨٧ فداناً فى حين أن عدد السكان فى نفس السنة كان حوالى ٩٧١٤٥٢٥ نسمة فكان يخص الشخص الواحد من السكان ١٢٫٥ قيراطاً وبينما زاد عدد سكان القطر المصرى فى سنة ١٩٤٠ إلى ١٦٧٧٣٣٠٠ نسمة لم تزد مساحة الأراضى المنزرعة عن أكثر من حوالى ٥٣٦٥٠٠٠ فدان فهبط نصيب الشخص الواحد من السكان إلى ٧٫٧ قيراطاً لتوفير غذائه وغذاء حيواناته وكذا اقتصادياته الأخرى .

ولذلك أصبح يتعين على الحكومة علاج هذه الحالة التى وجدت البلاد نفسها فيها نتيجة لطول التغاضى . وأمامنا هولانده وهى مثل يقتدى به فقد نزحت مياه البحر فى خليج زويدرزى عن جزء من الأراضى لاستغلالها زراعياً وللاكثار من الحيوانات لزيادة الرخاء فى بلادها رغم أن لها مستعمرات شاسعة تدر عليها أرباحاً طائلة .

وعلاوة على ما تقدم فإن باب العمل سيفتح على مصراعيه بتشغيل العاطلين من خريجى كليات الهندسة والزراعة والطب البيطرى بل والأيدى العاملة الأخرى من أهالى البلاد إذ سيحتاج الأمر بدون شك إلى دراية المهندس لشق الترع والمصارف وإلى خبرة خريجى الزراعة والطب البيطرى الذين لزموا منازلهم لعدم وجود مجال

للعمل أمامهم . ناهيك بما ينتج من مختلف المنتجات الحيوانية الأخرى كالألبان والسماد الحيوانى التى تحتاجها البلاد بشدة .

ورب سائل يسأل أن هذا كله جميل ومفيد ولكن من أين تأتى الحكومة بالمال لتنفيذ ذلك ؟ فالجواب على ذلك سهل يسير التنفيذ .

توجد طريقتان : إما أن تجبى ضريبة سنوية صغيرة على الحيوانات فى القطر المصرى كله وإما أن تجبى هذه الضريبة التافهة على الأطيان المنزرعة جميعها .

فى الحالة الأولى قد توجد بعض صعوبات فى تحصيل الضريبة لأن أصحاب الحيوانات أسماؤهم غير مسجلة لدى الحكومة فلا يمكن الاستدلال على الكثيرين منهم ثم أنه يوجد فلاحون كثيرون لا يملكون غير حيواناتهم وقد يكون من الصعب فرض ضريبة سنوية عليهم نظراً لفقرهم .

وفى الحالة الثانية يكون تحصيل الضريبة من السهولة بمكان إذ تجبى مع الأموال الأميرية المقررة وهذه ذات نظم ثابتة ومضبوطة إلى حد كبير .

قد يعترض معترض لماذا تحمل صاحب الأرض هذه الضريبة ما دامت الفائدة ستعم جميع سكان القطر المصرى وليس جميعهم ملاك أرض فإجابة على ذلك أذكر أن حوالى ١٢ مليون نسمة من سكان القطر يقطنون فى القرى ويعيشون على أراض زراعية وحوالى ٤ مليون شخص يسكنون فى المدن فأغلبية السكان ستتمتع بالقسط الأوفر من نتائج هذه المشروعات بل ستعود عليهم بالفائدة حتما إذ لا مناص للحكومة فى آخر الأمر من توزيع الأراضى التى يتم إصلاحها على الفلاحين وخريجى الزراعة (ومعظمهم من أبناء المزارعين) ليتولوا زراعتها بأنفسهم . ثم إن الضريبة ستكون زهيدة لدرجة أنها لن تؤثر فى مالية أصحاب الأراضى وهم فوق ذلك سيجنون منها فائدة عاجلة وهى علاج حيواناتهم مجاناً كما سيأتى شرحه .

وتتبع وزارة المعارف الآن مثل هذا النظام فى مدارس القاهرة والاسكندرية إذ يدفع التلميذ جنيهاً كل سنة مقابل قيام الوزارة بعلاجه مجاناً فى حالة مرضه مهما استدعت حالته من إجراء عمليات أو صرف أدوية . . . الخ . وهو نظام تعاونى على الخير العام يعود بالنفع على صحة التلاميذ ويجنب ولاة أمورهم مصاريف علاج أبنائهم .

فإذا فرضت الحكومة ضريبة سنوية صغيرة بمثابة تأمين على الحيوانات مقابل علاجها مجاناً (بدون صرف أدوية) وليكن قدرها خمسة قروش صاغ على الفدان الواحد المنزرع فقد يكون ذلك عاملا على كسب رضاء أصحاب الأراضى لأنهم جميعاً يملكون حيوانات وكثيراً ما يدفعون أضعاف ذلك للطبيب البيطرى مقابل زيارة واحدة .

فإذا علمنا أن عدد الفدادين المنزرعة فى القطر المصرى يبلغ حوالى ٥٣٦٥٠٠٠ فداناً فيكون المتحصل سنوياً من هذه الضريبة حوالى ٢٦٨٢٥٠ جنيهاً وهو مبلغ قد يكفى للقيام بثلاثة أغراض رئيسية ألخصها فيما يلى :

أولا — إنشاء إدارة خاصة فى قسم الطب البيطرى يكون من شأنها تشغيل أطباء بيطريين تكون وظيفتهم الوحيدة الإشراف على علاج جميع حيوانات الأهالى بدون مقابل وليكن توزيعهم بحيث يخص كل طبيب بيطرى حوالى ٣٠٠٠٠ حيواناً ما بين كبير وصغير (عدا الدواجن) فيكون مكلفاً بعلاج ما يمرض من هذه الحيوانات بدون مقابل إذ سيأخذ مرتبه من الحكومة من أصل الضريبة المذكورة .

وقد دلت الإحصائيات فى سنة ١٩٣٧ أنه يوجد بالبلاد المصرية حوالى ٦٫٥ مليوناً من الحيوانات الكبيرة والصغيرة (عدا الدواجن) فكأننا بذلك نفتح باب العمل أمام ما يزيد عن ٢٠٠ طبيب بيطرى عاطل . وهؤلاء الأطباء غير أطباء المراكز البيطريين الذين يتلخص عملهم فى الواقع فى مكافحة أمراض الحيوانات الوبائية فقط شأنهم فى ذلك شأن مفتشى صحة المراكز فى وزارة الصحة إذ ليس المفروض فيهم القيام بالعلاج إنما ينحصر عملهم الرسمى فى الإشراف على المسائل الصحية للأهالى فى حين أن أطباء المستشفيات الثابتة والمتنقلة مختصون بالمعالجة المجانية للأهالى .

وهذه الطريقة فى نظرى أنجع من النظام المعمول به الآن فى حماية حيوانات البلاد من الأمراض العادية والوبائية التى تودى بعدد كبير منها كل سنة . إذ سيتفرغ طبيب المركز البيطرى لمكافحة الأوبئة بدلا من تشتت نشاطه وأما الطبيب المعالج فسينحصر عمله فى معالجة الحيوانات من الأمراض العادية بدون مقابل كما قدمت

إذ سيتشجع كثير من الأهالى على عرض حيواناتهم على الطبيب البيطرى بدلا من الالتجاء إلى أدعياء الطب فى معالجتها فبذلك يقل حتما عدد الوفيات فى الحيوانات ويزيد إنتاجه الحيوانى بسبب هذه العناية المضاعفة .

فإذا قدّرنا للطبيب البيطرى مرتباً شهرياً قدره ١٠ جنيهات ، أى ١٢٠ جنيهاً سنوياً ، فإن مجموع المبلغ السنوى المقدر للمائتى طبيب يبلغ حوالى ٢٤٫٠٠٠ جنيهاً ، وطبعاً سيترتب على ذلك تعيين رئيس ومفتشين للإشراف على عملهم ، وممرضين لمساعدتهم ، مما لن يتكلف أكثر من ٤٫٠٠٠ جنيه ، فيكون المجموع ٢٨٫٠٠٠ أو ٣٠٫٠٠٠ جنيه على أكثر تقدير .

وأما الأدوية فأعتقد أن المزارعين يمكنهم تحمل ثمنها ما داموا سيعفون من أجرة الطبيب المعالج (وهو يتقاضى فى الأحوال العادية عن الزيارة الواحدة ما لا يقل عن عشرين قرشاً غير أجرة انتقاله) .

ثانياً — تشترى الحيوانات الكبيرة والصغيرة للتوالد منها فى الأراضى التى يبدأ فى إصلاحها ، وأقدر لذلك سنوياً حوالى ٥٠٫٠٠٠ جنيه لشراء حوالى ٣٫٠٠٠ رأس من الماشية الصغيرة السن بسعر الرأس ١٣ جنيهاً فى المتوسط ، و٣٫٠٠٠ رأس من الخراف والماعز بسعر الرأس الصغيرة السن ٣٫٥ جنيهات فى المتوسط .

ولن تكون هذه الحيوانات من أحسن الأصناف ، وإنما ستكون متوسطة الجودة ، إذ الغرض هنا هو إكثار الصنف لسد العجز الموجود فى اللحوم أولا ، ثم يجىء الاختبار بعد ذلك للسلالات الممتازة . ولا تشترى الحيوانات إلا بعد أن تبدأ الأراضى تحت الإصلاح فى إنتاج النباتات التى تصلح لغذاء الحيوانات إلا إذا أريد استعمال الأراضى التى تم إصلاحها والتى لا تأتى بربح كبير كتفتيش السرو مثلا فيمكن حينئذ شراؤها من أول سنة .

ثالثاً — الإنفاق على إصلاح الأراضى البور ، وكذا تشغيل عدد كبير من الزراعيين للعناية بزراعتها ، والاشتراك مع إخوانهم البيطريين فى تربية وتغذية الحيوانات فيها ، ثم إن الأطباء البيطريين يقومون فى نفس الوقت بمعالجة ما يمرض من الحيوانات ، ويخصص لذلك سنويا باقى المبلغ ، وهو حوالى ١٨٨٫٠٠٠ جنيه ، ولا يدخل فى ذلك تكاليف إيصال مياه الرى إلى الأراضى المذكورة ، وهو ما يجب

أن تتحمله خزانة الدولة أسوة بباقى المشروعات العامة التى تعود بالرخاء على الأمة ، لا سيما وإنه عند تمام إصلاح الأراضى البور ستستفيد الخزانة العامة من الأموال الأميرية التى تجبى عنها .

وإذا أخذنا بتقدير مصلحة الأملاك الأميرية الوارد فى مذكرة المغفور له أحمد باشا عبد الوهاب وزير المالية الأسبق المرفوعة لمجلس الوزراء فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ عن تكاليف إصلاح الفدان فى خلال ستة أعوام بما فى ذلك الأبنية والموظفين والآلات . . . الخ . لوجدناه حوالى ٣٩ جنيهاً ، وهو تقدير شديد الكرم ثم لو استبعدنا منه إيراد هذا الفدان خلال الست سنوات وقدره ١٤٫٥ جنيهاً لوجدنا أن صافى ما يتكلفه إصلاح الفدان الواحد حوالى ٢٤٫٥ جنيهاً ، وبما أن عندنا مبلغاً يقدر مجموعه بحوالى ١٫١٢٨٫٠٠٠ جنيه خلال الست سنوات ، فيكون مجموع الفدادين التى نستطيع إصلاحها خلال هذه المدة حوالى ٤٥٫٠٠٠ فدان . هذا إذا لم ندخل فى حسابنا الربح الناتج من عملية تربية الحيوانات . وأما تفاصيل طرق إصلاح الأراضى وتوزيعها فهذا متروك أمره للإخصائيين .

. . .

إن فرض مثل هذه الضريبة ولو أنها زهيدة جداً قد يثير اعتراضاً من ولاة الأمور نظراً لكراهية الشعب الطبيعية للضرائب على الاطلاق .

ولكنى أتساءل كيف ستحل الحكومة المصرية أزمة العاطلين من متخرجى الجامعة (ومعظمهم ليس من ذوى اليسار) إلا إذا قامت هى بمشروعات عامة ذات فائدة اقتصادية من شأنها فتح مجال العمل أمامهم وهم قد أمضوا زهرة شبابهم فى تحصيل العلم وكلهم آمال فى إيجاد عمل ثم تكوين أسرة عند الحصول على شهاداتهم النهائية . إذ أن الحقيقة التى لا تخفى أن جمهرة الزراع المصريين لم يقدروا للآن فوائد الاستعانة بخريجى الزراعة والطب البيطرى فى أعمالهم الزراعية وعلاج حيواناتهم . وما دام الأمر كذلك (وسيظل على ذلك مدة طويلة) فستظل المئات منهم متعطلين عن العمل انتظاراً لوظيفة حكومية قد تخلو فيتكالبون عليها ويوسطون أصحاب النفوذ فى سبيل الحصول على قوتهم الضرورى .

ومن حق الإنسان أن يتساءل : ما فائدة إنشاء كليتى الزراعة والطب البيطرى إذا لم توفر أسباب العمل للمتخرجين منهما . هل نحن نتوسع فى التعليم الجامعى لنخرج متعطلين ، أم أن الأحرى بالحكومة أن تعمل بمعاونة أصحاب الأملاك على حل هذه المشكلة — أعنى إيجاد عمل للمتخرجين .

فإنى أعرف أن مثل هذه المشروعات العامة تقوم بها الدول المتمدينة لتفريج أزمة عاطليها ، فمثلا قام بها الرئيس روزفلت فى مدة رئاسته الأولى وأنفق عليها بموافقة مجلس الشيوخ الأمريكى حوالى بليون دولار ، وذلك لتفريج أزمة العاطلين هناك فى سنتى ١٩٣١ — ١٩٣٢ . والمطلوب هنا ليس هذا المبلغ الضخم ، ولكنه مبلغ خمسة قروش فقط على الفدان الواحد مقابل علاج مواشى الأهالى مجاناً ، وزيادة على ذلك لنمو الثروة الزراعية والحيوانية وحل مشكلة المتعطلين من خريجى كليتى الزراعة والطب البيطرى وتلافى أسباب الأزمة اللحمية فى البلاد ، وكذا رفع مستوى التغذية بين الأهالى . إذ أن ذلك سيساعد على رخص المواد الغذائية الضرورية لنمو الجسم كاللحوم والألبان بحيث تصبح فى متناول الفقير قبل الغنى . هذا علاوة على ما توفره للبلاد من المنتجات الحيوانية الأخرى كالجلود والسماد .

هذه آراء لا أدعى أنها فوق النقد ولكنى أعتقد بصحتها وتمام فائدتها لو نفذت وما قصدت بذلك إلا الفائدة العامة لبلدى وأسأل الله أن يلهمنا الصواب .؟

عبد المجيد وهبى
دكتوراه فى الطب البيطرى ودكتوراه فى الفلسفة
وأستاذ مساعد بمدرسة الطب البيطرى